الفصل الثاني
مفهوم المحاسبة، اهدافها ووظائفها

اولا: تعريف علم المحاسبة واهدافه

تعرف المحاسبة بأنها: **عملية تحديد وقياس وتوصيل معلومات اقتصادية يمكن استخدامها في عملية التقييم واتخاذ القرارات عن طريق مستخدمي هذه المعلومات.**

وتهدف المحاسبة عموماً الى توفير معلومات مالية عن المشروعات أو الوحدات الاقتصادية المختلفة التي تعمل في المجتمع حيث تساعد هذه المعلومات في اتخاذ القرارات الادارية المختلفة داخل المشروعات اي انها تساعد على القيام على الوظائف الادارية المختلفة من تخطيط وتنظيم ورقابة ومتابعة. ذلك ان كل هذه المهام المنوطة بالادارة تحتاج الى بيانات ومعظم تلك البيانات يتم توفيرها عن طريق النظام المحاسبي للمشروع.

وتستخدم البيانات المالية التي توفرها المحاسبة من قبل عدد كبير من الجهات الخارجية كأصحاب المشروع والدائنين والمستثمرين والمحللين الماليين والمؤسسات الضريبية وغيرها.

ان المعلومات المالية التي توفرها المحاسبة عن الوحدات الاقتصادية المختلفة تهدف الى تحقيق الاهداف التالية:

١. الحصول على سجل كامل وواضح يتضمن توصيف دقيق لمختلف العمليات المالية التي تقوم بها منشأة ما خلال فترة زمنية معينة بحيث يشكل هذا السجل مرجعاً عاماً للعمليات الاقتصادية كافة التي تحدث داخل المنشأة الاقتصادية ويتم ذلك بتسجيل تلك العمليات بدفتر خاص يسمى **دفتر اليومية.**
٢. تحديد المركز المالي لكل حساب من الحسابات التي تنشأ نتيجة للنشاط الاقتصادي وذلك عن طريق نقل أو ترحيل المعلومات من دفتر اليومية الى **دفتر الاستاذ.**
٣. معرفة الربح أو الخسارة خلال فترة زمنية معينة حيث يمكن الوصول الى ذلك من خلال تنظيم الحسابات الختامية كحساب الارباح والخسائر.
٤. تحديد المركز المالي للمنشأة الاقتصادية في نهاية كل فترة محاسبية معينة وذلك عن طريق اعداد ما يسمى بالميزانية العمومية أو الميزانية الختامية.

ثانيا: المحاسبة المالية والمحاسبة الادارية

نظراً الى ان الجهات التي تستخدم القوائم والبيانات المالية قد تكون جهات خارجية أو جهات داخلية تم تقسيم المحاسبة الى فرعين، المحاسبة الادارية (الداخلية) والمحاسبة المالية (الخارجية).

وتعمل المحاسبة الادارية او الداخلية على توفير البيانات والمعلومات الى الادارة الداخلية في الوحدة الاقتصادية وذلك لاستخدامها في الكثير من القرارات التي تقوم باتخاذها. اما المحاسبة المالية فهي تختص بتوفير البيانات والمعلومات التي تحتاجها الجهات الخارجية لاستخدامها في اتخاذ كثير من القرارات مثل قرار الاستثمار وقرار الاقراض وغيرها.

ثالثاً: تعاريف ومصطلحات محاسبية اساسية

١-الاصول(الموجودات): يمكن تعريف الاصول على انها موارد اقتصادية تحت تصرف ادارة المشروع ولها قيم نقدية، ويمكن لهذه الاصول ان تكون اصولاً مادية أو ملموسة كالأراضي والمباني والآلات والمعدات والبضائع ويمكن ان تكون حقوقاً مالية للمشروع على الغير ناجمة عن بيع البضائع أو تقديم الخدمات دون استلام قيمتها أو مصروفات دفع المشروع قيمتها دون ان يتلقى من الطرف المقابل الخدمات المقابلة لها كدفع رواتب لاحد الموظفين عن فترة قادمة أو دفع أيجار محل عن عام قادم. وتسجل قيمة الاصول في الدفاتر المحاسبية بثمن تكلفتها عند حيازتها الا ان قيمة هذه الاصول تنخفض عبر الزمن ونتيجة للاستخدام وهذا النقص في القيمة يعبر عنه في المحاسبة بالاهتلاك، وبالمقابل ترفض المبادئ المحاسبية عموما زيادة قيمة الاصول عن ثمن التكلفة أو الحيازة لافتقار مثل هذه الحقيقة للدليل الموضوعي الذي يؤكد حدوثها الا عندما تعرض للبيع ولان الاصول الثابتة تشترى ليس بهدف اعادة بيعها وانما بغرض استخدامها في العمليات الانتاجية ويمكن تقسيم الاصول بحسب سهولة تحويلها الى نقدية الى:

أ-اصول ثابتة : كالأراضي والمباني والآلات والحيوانات الزراعية وغير ذلك وما يتصف به هذا النوع من الاصول هو انها تشترى ليس بهدف اعادة بيعها بل لاستخدمها في الانتاج وتقديم الخدمات ولذلك فهي تبقى عادة لمدة طويلة وتناقص قيمتها مع الاستهلاك تدريجياً عبر السنوات.

ب-اصول متداولة: وهي الاصول التي يسهل تحويلها الى نقدية لذلك توضع النقدية في الصندوق والمصرف في أول مفردات الاصول المتداولة ثم تعرض اوراق القبض والمدينون ثم المخزون السلعي.

جـ-اصول وهمية: وهي تعبر عن الحقوق المالية للمشروع على الاخر والناجمة عن بيع البضائع والخدمات دون استلام قيمتها أو مصروفات دفع المشروع قيمتها دون الحصول على الخدمات المقابلة.

٢-الخصوم(المطلوبات): يقصد بالخصوم التزامات المشروع تجاه الاخر مضافاً اليها حقوق المالكين أي رأس المال الذي قدمه مالكي المشروع. وتقسم الخصوم بحسب سرعة استحقاقها الى:

أ-خصوم ثابتة: تستحق الدفع في مدى طويل يتعدى السنة الواحدة حيث يعتبر رأس المال واحداً من الخصوم الثابتة.

ب-خصوم متداولة: هي تلك الخصوم التي تستحق الدفع في مدى قصير لا يتجاوز السنة الواحدة.

جـ-خصوم وهمية: هي الحقوق المالية للطرف للآخر على المشروع ناجمة عن مصاريف مستحقة على المشروع أو ايرادات قبضها المشروع مقدماً ولم يؤد الخدمات المقابلة لها.

٣-المدة المحاسبية: هي الفترة الزمنية التي يجري بها امساك الدفاتر وغالباً ما تكون سنة ميلادية أو سنة زراعية حيث تستخرج في نهاية الفترة المحاسبية أرصدة الحسابات ونتائج النشاط الاقتصادي من ربح أو خسارة وبيان المركز المالي للمشروع.

٤-المصروف: هو القيمة النقدية التي يتحملها المشروع في سبيل تحقيق الايرادات , فهي اعباء مالية مختلفة يتحملها المشروع سواء كانت متعلقة بالانتاج أم بالتسويق أم بالتمويل. وتعرف المصروفات بأنها التخفيض الاجمالي في الاصول أو الزيادة الاجمالية في الالتزامات.

٥-الايراد: هو دخل المشروع الناتج عن مزاولة نشاطه سواء كانت ايرادات رئيسية ناتجة عن عمليات بيع المنتجات أو المحاصيل الرئيسية للمشروع أو تقديم خدمات أو ايرادات ثانوية ناتجة عن فوائد الاوراق المالية او الفوائد على الاموال المودعة في المصارف. والايراد هو الزيادة الاجمالية في الاصول أو الانخفاض الاجمالي في الالتزامات.

٦-صافي الدخل: يعرف صافي الدخل بأنه زيادة الايرادات عن المصروفات التي ساهمت في تحقيق تلك الايرادات خلال فترة مالية معينة.

٧-الحساب : هو قائمة من جانبين لتسجيل عمليات المشروع المالية وتبويبها حيث يتم فتح صفحة خاصة لكل نوع من الحسابات التي تنتج عن عمليات المشروع المالية ترحل اليه

المعلومات والقيم من واقع دفتر اليومية. ويحتوي كل حساب على جانبين جانب مدين ونرمز له (منه) وجانب دائن ونرمز له (اليه). ويمكن تقسيم الحسابات الى الانواع التالية:

أ-الحسابات الشخصية: وتقسم الى قسمين:

-حسابات شخصية طبيعية: هي الحسابات التي تمثل اسماء الاشخاص التي تتعامل معهم المنشأة مثل محمد ، زيد...الخ.

-حسابات شخصية اعتبارية: هي الحسابات التي تمثل اسماء شركات أو مؤسسات لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية اصحابها مثل الشركة العامة للأعلاف ، شركة النخيل لإنتاج البذور....الخ.

ب-الحسابات الحقيقية: وتنقسم الى قسمين:-

-حسابات حقيقة ملموسة: هي التي تعبر عن اشياء موجودة أو يمكن وجودها في المنشاة ويمكن ان نراها او نلمسها كالبضاعة والالات والاثاث...الخ.

-حسابات حقيقية غير ملموسة: هي التي تعبر عن اشياء موجودة في المنشاة لكن لا نراها او نلمسها وانما تعتبر حقيقية مثل شهرة المحل والفروع وبراء الاختراع...الخ

جـ-الحسابات الوهمية: وتنقسم الى قسمين:

-حسابات المصاريف والخسائر: هي الحسابات التي تمثل المبالغ المدفوعة من قبل المنشاة لتسيير العمل الذي نقوم به كالإيجارات واجور الماء والكهرباء واجور العمال والبريد والهاتف وغيرها.

-حسابات الارباح والايرادات: هي الحسابات التي تمثل المبالغ المقبوضة او المسجلة لحساب المنشاة لقاء خدمة او تشغيل معين كفوائد سندات وايراد عقارات وخصومات مكتسبة وغيرها.

٨-القوائم المالية: هي تلخيص لكل التي تشمل عليها مئات او الاف الصفحات التي تكون السجلات المحاسبية التفصيلية للمشروع وبالتالي وسيلة لنقل صورة مكثفة للمركز المالي للمشروع ونتائج اعماله وتدفقاته النقدية ولان شركات الاموال يتطلب ان تفصح عن مركزها المالي ونتائج اعمالها لذلك يكون هذا الافصاح بصورة قوائم مالية تنشر في الصحف مما يمكن المساهمين والمستثمرين من الاطلاع على هذه القوائم واتخاذ القرارات المحاسبية على اساسها.

٩-رأس المال: هو الاموال المبدئية التي يقدمها المالك او الشريك في شركات الاشخاص او المساهم في شركات الاموال التي يمكن زيادتها خلال فترة حياة المشروع. وراس المال هو الفرق بين الممتلكات التي يمتلكها المشروع في فترة زمنية معينة وبين الالتزامات المالية عليه للآخرين.

رابعا-اساسيات ومبادئ علم المحاسبة

تقوم المحاسبة على مجموعة من الاسس والمبادئ والافتراضات والتي لا بد منها من اجل سلامة القياس المحاسبي، وفيما يلي استعراض لأهم هذه الاسس والمبادئ.

١-**استقلال الوحدة المحاسبية:** يقوم هذا المبدأ على ان المنشاة الاقتصادية ذات شخصية معنوية مستقلة عن صاحبها او مالكيها من جهة وعن المنشآت الاقتصادية الاخرى من جهة ثانية. وبدون هذا المبدأ لا يمكن تسجيل العمليات المحاسبية التي تنتج عن نشاط المشروع.

٢-**القياس الكمي:** يعني ان المحاسبة تتعامل دوماً بالارقام الكمية ولا تهتم بما هو وصفي لا يتضمن تعبيراً رقمياً ولا يدخل في القيود المحاسبية.

٣-**توازن الميزانية:** في القيود المحاسبية مقابل كل قيمة مدينة هناك قيمة دائنة تساويها، وهذا التوازن في القيم المدينة والدائنة يؤدي الى ان ميزانية المشروع متوازنة دوماً واي خلل في هذا التوازن يتطلب مراجعته وتصحيحه.

٤-**مبدأ التحفظ أو الحيطة والحذر:** يقضي هذا المبدأ ضمان عدم المبالغة في الارباح أو تحسين المركز المالي للمنشأة. ومن الامثلة على ذلك تقييم المخزون السلعي بحسب سعر التكلفة أو سعر السوق ايهما اقل, استخدام طرق الاهلاك المعجل مثلاً طريقة القسط المتناقص والاسراع في اهلاك بعض الاصول التي يوجد اي شك بالنسبة لها، ورفض اي عملية اعادة تقييم بالزيادة للاصول حتى تتحقق هذه الزيادة.

٥-**الاستمرارية:** يفترض المحاسب ان المشروع يستمر في اعماله الى ما لا نهاية ويعتبر هذا الفرض اساس لقيام المحاسب بتقييم الاصول بقيمتها التاريخية دون القيمة الاستبدالية ما دام المشروع مستمر في اعماله، واهمية هذا المبدأ تظهر عند افتراض عدم الاخذ به، فعدم الاخذ بهذا المبدأ يتطلب اظهار الاصول مثلا بالقيمة التي يمكن تحقيقها نتيجة بيع هذه الاصول او التخلص منها تلك التي قد تختلف الى حد كبير عن القيمة الدفترية لتلك الاصول اضافة الى الاخذ بفرضية الاستمرار يوفر اساسا منطقيا لاعتبار المنافع الاقتصادية المحتملة بمنزلة اصول، والمدفوعات المحتملة مستقبلاً بمنزلة التزامات.

٦-**الفترة المحاسبية:** مادام المشروع مستمر في اعماله يتطلب الامر معرفة نتيجة النشاط من ربح او خسارة حتى يتم تصفية اعماله ومراجعتها، ولكن المستثمرين والجهات الحكومية يرغبون بمعرفة النشاط على فترات دورية لذلك يفترض المحاسب ان حياة المشروع مقسمة الى فترات قد تكون شهرية او ربع سنوية او سنوية. ويتم اعداد حسابات ختامية لهذه الفترة ومركز مالي للمنشأة، ويفضل ان تكون الفترة المحاسبية سنة لكي يسهل تحديد صافي الدخل عنها.

٧ـمبدأ التكلفة التاريخية: يتم تسجيل العمليات المالية التي تتم نتيجة النشاط على اساس التكلفة وقت الاقتناء او التكلفة وقت التعاقد وبمرور الزمن تتغير القيمة الجارية لبعض الاصول مثل المباني والاراضي ولا سيما في فترت التضخم وارتفاع الاسعار ورغم ذلك يتطلب مبدأ التكلفة التاريخية المستخدم في المحاسبة استمرا استخدام قيمة التكلفة التاريخية وليس اي قيمة اخرى كأساس للمحاسبة على الاصول والخصوم كما في القوائم المالية.

٨ـمبدأ تحقق الايراد: تتحقق الايرادات في الوقت الذي تنتقل فيه السلعة او الخدمة الى المستهلك بالبيع، ويتطلب الامر وجود دليل موضوعي لاثبات تحقق الايراد، مثلا فاتورة البيع تعتبر دليل على وجود تبادل تجاري انتقلت بمقتضاها السلعة او الخدمة الى الاخر وبالتالي اكتملت عملية الايراد.

٩ـمبدأ المقابلة: يعني هذا المبدأ بعد تحديد ايرادات الفترة المحاسبية، ينبغي ان تخصم منها المصاريف المرتبطة بتلك الايرادات للوصول الى صافي الدخل الخاص بهذه الفترة اضافة الى ان اصطلاح المقابلة يشير الى العلاقة بين عناصر الايراد المحقق والمصروفات سواء تم تحصيلها ام لم تحصل بعد المهم انها تخص الفترة موضوع القياس المحاسبي.

١٠ـمبدأ الافصاح الكامل: يجب ان تظهر القوائم الحالية المعلومات كافة التي تعتبر ضرورية للتعبير عن مدى صدق هذه القوائم في ايضاح نتيجة نشاط المشروع.

١١ـمبدأ التجانس: يقر هذا المبدأ بالاستخدام المتجانس للمبادئ المحاسبية لنفس المنشأة خلال الفترات المالية المتعاقبة، ذلك أن التغير في مبدأ محاسبي معين قد يؤثر على حجم الارباح او الخسائر دون ان يكون لذلك علاقة بمستوى اداء المنشأة.

خامساً: نظريات القيد في المحاسبة

أ-نظرية القيد المفرد: تعتمد هذه النظرية على استخدام مجموعة من الدفاتر لتسجيل العمليات المختلفة للتوصل الى نتيجة النشاط من ربح او خسارة ومن اهم العمليات التي تهتم بها نظرية القيد المفرد هي :-

١-حركة النقدية في الصندوق من مدفوعات ومقبوضات فتسجل كل ما ورد للصندوق او خرج منه.

٢-العمليات المتعلقة بالعملاء الذمم(المدينون) حيث يفتح حساب لكل عميل بدفتر مستقل ويسجل عليه قيمة المبيعات الاجلة على الحساب ويطرح منه المبالغ المقبوضة.

٣-العمليات المتعلقة بالموردين (الدائنون) حيث يفتح حساب لكل مورد بدفتر مستقل ويسجل له قيمة المشتريات الاجلة على الحساب ويسجل عليه المبالغ المسددة له لذلك نجد في ان السجلات الموجودة في المشروع طبقاً لهذه النظرية لا تبين لنا في نهاية الفترة سوى:

أ-رصيد الصندوق

ب-رصيد المدينين

جـ-رصيد الدائنين

لمعرفة نتيجة عمل المنشأة من ربح أو خسارة وفقاً لنظرية القيد المفرد يتم اتباع الخطوات التالية:

١-حصر موجودات المشروع من نقد والات وبضاعة.. الخ لمعرفة قيمتها في ذلك التاريخ وديون المشروع من واقع الذمم المدينة.

٢-حصر قيمة الديون على المنشأة للموردين وكذلك ان وجدت بعض الكمبيالات على المنشأة.

٣-ايجاد الفرق بين موجودات المنشأة والديون التي عليها وهذا يمثل مقدار رأس المال الجديد في نهاية الفترة المالية.

٤-مقارنة رأس المال الجديد في نهاية الفترة المالية مع رأس المال القديم في بداية الفترة المالية والفارق يمثل ربح أو خسارة.

ب-نظرية القيد المزدوج: ان النظام المحاسبي المستخدم حالياً يعتمد في اثبات وترحيل عملياته على نظرية القيد المزدوج التي تنص على كل ان كل عملية مالية تؤثر تأثيراً مزدوجاً على طرفين : طرف مدين وطرف دائن ويتكون كل طرف بدوره من حساب واحد (حساب

بسيط) او عدة حسابات (حساب مركب) بحيث يكون مجموع تأثير العملية المالية على حسابات الطرف المدين يعادل مجموع تأثيرها على حسابات الطرف الدائن. وتقسم الحسابات وفق نظرية القيد المزدوج الى حسابات مدينة وحسابات دائنة.

ومن اهم القواعد التي ترتكز عليها نظرية القيد المزدوج ما يلي:-

١-اذا تأثر احد حسابات الاصول نتيجة للعملية المالية بالزيادة يكون هذا الحساب مديناً واذا تأثر بالنقصان يكون دائناً بما نقص.

٢-اذا تأثرت احدى حسابات الخصوم بالنقصان تكون مدينة بما نقصت واذا تأثرت بالزيادة تكون دائنة بما زادت.

٣-اذا تأثرت احدى حسابات المصاريف والخسائر بالزيادة تكون مدينة بما زادت واذا تأثرت بالنقصان تكون دائنة بما نقصت.

٤-اذا تأثرت احدى حسابات الايرادات والارباح بالزيادة تكون دائنة بما زادت واذا تأثرت بالنقصان تكون مدينة بما نقصت.

سادساً: نظرية الميزانية أو المركز المالي

هي من اهم النظريات التي لجأ اليها المحاسبون في تحليلهم للعمليات المالية على اساس فكرة الازدواج.

أ-المركز المالي للفرد: ان ثروة الفرد تشمل ماله من حقوق الملكية وما عليه من الالتزامات تجاه الطرف الاخر. وبناءً على ذلك قد يكون مجموعهما اما قيمة ايجابية اذا كانت الحقوق اكثر من الالتزامات او سلبية اذا كان العكس او مساوية للصفر اذا تساوت الطرفين. ويتغير هذا المركز المالي من وقت لاخر تبعا لتعاملات الافراد فيما بينهم.

ب-المركز المالي للمشروع

لا يختلف حال المشروعات التجارية او الزراعية او الصناعية عن الافراد فلكل مشروع ثروة تتمثل في عناصر ملكية وحقوق تجاه الاخر فعناصر ملكية المزارع مثلاً هي اراضي زراعية ومباني والات ومواشي ومحاصيل ونقدية وديون في ذمة الغير هذه العناصر تسمى في المحاسبة بالاصول. من جهة اخرى لاستكمال عناصر المركز المالي للمشروع ينبغي معرفة مصدر هذه الاصول سواء كان مصدرها من صاحب المشروع ام الغير اذ ان هؤلاء لهم حقوق على الاصول تتعادل مع قيمة تلك الاصول وهذا ما يسمى بمعادلة الميزانية التي يعبر عنها بالعلاقة التالية:

الاصول = الخصوم(الالتزامات للغير) + رأس المال (حقوق الملاك)